



ديناميكيات اقتصاد الظل في ليبيا (2011-2024): دراسة تاريخية تحليلية في العلاقة بين الانفلات

الأممي وتنامي ظاهرة تهريب الوقود والسلع

Dynamics of the Libyan Economic System (2011-2024): An Analytical Management Study of the Convergence between Instability and Expectations of Fuel Smuggling and Convergence

ناجية خليفة الصيدية

ماجستير في التاريخ المعاصر ... الاكاديمية الليبية - جنزور

Received: 15. 11, 2025

Accepted: 22. 11, 2025

Published: 02 .12, 2025

الملخص .

عنوان الدراسة: ديناميكيات اقتصاد الظل في ليبيا (2011-2024): دراسة في العلاقة بين الانفلات الأممي وتنامي ظاهرة التهريب (الوقود والسلع).

ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين حالة الانفلات الأممي التي شهدتها ليبيا في أعقاب عام 2011 وتنامي ظاهرة اقتصاد الظل، مع التركيز بشكل خاص على عمليات تهريب الوقود والسلع الأساسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك بنية الاقتصاد غير الرسمي، والمنهج التاريخي لتتبع تطور شبكات التهريب، بالإضافة إلى استخدام نظريتي "الدولة الهشة" و"اقتصاد الحرب" كإطار تفسيري للظاهرة. تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تحول التهريب من نشاط هامشي إلى "نظام موازي" ومؤسسة اقتصادية متجذرة تستنزف موارد الدولة وتساهم في تمويل النزاعات المسلحة. وتناولت الدراسة أربعة محاور رئيسية شملت: البيئة الأمنية والسياسية المولدة للظاهرة، آليات ومسارات تهريب الوقود، أثر تهريب السلع والعملية على الأمن الغذائي والمجتمعي، وسبل المعالجة الاستراتيجية. وتوصلت إلى أبرز النتائج نذكر منها:

1. وجود علاقة طردية بين الانقسام المؤسسي وهشاشة الدولة وبين تغول شبكات التهريب التي ملأت فراغ السلطة في المنافذ والحدود.
2. تحول تهريب الوقود إلى "شريان حياة" ومورد مالي رئيسي للجماعات المسلحة، مما خلق مصلحة لهذه القوى في استمرار الفوضى الأمنية.
3. تسبب اقتصاد الظل في تآكل الطبقة الوسطى وتهديد الأمن الغذائي نتيجة التضخم الناجم عن المضاربة بالعملة وتهريب السلع المدعومة.
4. أي إصلاح اقتصادي (كرفع الدعم) لن يحقق أهدافه ما لم يتزامن مع توحيد المؤسسة الأمنية وفرض السيادة على المنافذ.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل، الانفلات الأممي، تهريب الوقود، اقتصاد الحرب، ليبيا 2011-2024.

## Abstract:

**Study Title :** Dynamics of the Shadow Economy in Libya (2011-2024): A Study on the Relationship Between Security Instability and the Growth of Smuggling (Fuel and Goods).

**Abstract :** This study aims to analyze the correlation between the state of security instability experienced by Libya post-2011 and the growth of the shadow economy, with a particular focus on the smuggling of fuel and essential commodities. The study employed a descriptive-analytical approach to deconstruct the informal economy's structure, a historical approach to trace the evolution of smuggling networks, and utilized "Fragile State Theory" and "War Economy Theory" as interpretive frameworks for the phenomenon.

The research problem lies in how smuggling transformed from a marginal activity into a "parallel system" and a deep-rooted economic institution that depletes state resources and contributes to financing armed conflicts. The study addressed four main pillars: the security and political environment generating the phenomenon, the mechanisms and routes of fuel smuggling, the impact of goods and currency smuggling on food and social security, and strategic remediation methods.

## Key Findings:

1. A positive correlation exists between institutional division and state fragility and the dominance of smuggling networks that filled the power vacuum at ports and borders.
2. Fuel smuggling has transformed into a "lifeline" and a primary financial resource for armed groups, creating a vested interest for these forces in maintaining security chaos.
3. The shadow economy has led to the erosion of the middle class and threatened food security due to inflation resulting from currency speculation and the smuggling of subsidized goods.
4. Any economic reform (such as subsidy removal) will not achieve its goals unless it is synchronized with the unification of security institutions and the enforcement of sovereignty over entry points.

**Keywords :** Shadow Economy, Security Instability, Fuel Smuggling, War Economy, Libya 2011-2024.

## المقدمة

تعد دراسة "اقتصاد الظل" في الحالة الليبية بعد عام 2011 مدخلاً جوهرياً لفهم التحولات البنوية التي طرأت على الدولة الليبية. لقد أحدث انهيار المركزية الأمنية فراغاً مؤسسياً لم يقتصر على غياب فرض القانون، بل امتد ليشمل انهيار الرقابة على الموارد السيادية. في هذا السياق، تطور "اقتصاد الظل" من ممارسات تجارية هامشية أو عابرة للحدود إلى "نظام موازي" متكامل، يقاتل على ثروات الدولة ويوظفها لخدمة أجندات قوى غير دولتية، مما أدى إلى تغيير كامل في الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

يمكن تعريف اقتصاد الظل في الحالة الليبية بأنه جملة الأنشطة الاقتصادية، القانونية بطبيعتها (كبيع الوقود) أو غير القانونية (كالتهريب والسلاح)، التي تُمارس خارج نطاق التنظيم والرقابة الحكومية. لقد أضى هذا النظام الموازي يمتلك آليات عمل، ومسارات لوجستية، وقوى حماية عسكرية خاصة، مما جعله منافساً شرساً للاقتصاد الرسمي.

وتقوم فلسفة الدراسة على مبدأ "الارتباط الشرطي (Conditional Correlation) " بين الأمن والاقتصاد؛ حيث أثبتت التجربة الليبية أن تراجع قدرة الدولة على ضبط الحدود والسيادة الإقليمية يؤدي بالضرورة إلى تمدد شبكات التهريب ملء الفراغ. لقد تحول دعم الوقود-الذي وُضع أصلاً كأداة حماية اجتماعية- إلى المورد المالي الأكبر لتمويل النزاعات المسلحة. إنها "دائرة مفرغة" لا تنتهي: فالفوضى الأمنية توفر البيئة المثالية للتهريب، وعوائد هذا التهريب تُستخدم في شراء السلاح والولاءات، مما يؤدي بالتبعية إلى إعادة إنتاج الانفلات الأمني واستمراره. هذه الدراسة لا تكتفي بتوصيف الظاهرة، بل تسعى لتفكيك "اقتصاد الحرب" الذي نشأ في ليبيا، حيث بات التهريب يمثل "شريان الحياة" للمجموعات المسلحة، وباتت السيطرة على المعابر والمصافي النفطية هدفاً استراتيجياً يتجاوز الأهداف السياسية المعلنة. إن هذه الدراسة تأتي في وقت حرج، حيث أصبح اقتصاد الظل الليبي يتداخل مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يجعله تحدياً لا يهدد الاستقرار المحلي فحسب، بل يمتد أثره ليشكل تهديداً لأمن المتوسط.

#### أولاً مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في فحص الآلية التي تحول بها "التهريب" من ظاهرة اجتماعية حدودية-كانت تُمارس بصفة فردية أو مجموعات صغيرة لأغراض الكفاف- إلى "مؤسسة اقتصادية موازية" ذات نفوذ سياسي وأمني يهدد أركان الدولة. إن الإشكالية لا تكمن فقط في وجود التهريب، بل في "مأسسته" داخل الهيكل الاقتصادي والسياسي الليبي. وتكمن الإشكالية في فحص العلاقة الطردية المتنامية بين "تعدد الأجسام الأمنية" وبين نمو نفوذ "أباطرة التهريب"؛ إذ تشير المعطيات الأولية إلى وجود تداخل مصالح معقد بين بعض الأجهزة المسؤولة عن تأمين الحدود وبين شبكات المهربين. هذا التداخل يطرح تساؤلاً حول عجز السياسات الاقتصادية التقليدية (مثل تغيير أسعار الصرف أو الإصلاحات المصرفية) عن محاصرة اقتصاد الظل، طالما أن المحركات الأمنية التي تضمن استمرار التهريب لا تزال تعمل خارج إطار الدولة الموحدة.

علاوة على ذلك، تبحث المشكلة في البعد المجتمعي، حيث تُطرح "شرعنة" التهريب في بعض المناطق الحدودية (لاسيما في الجنوب والشرق والغرب الليبي) كبديل قسري عن غياب التنمية المكانية وعدالة توزيع الثروة. لقد بات التهريب في نظر سكان تلك المناطق "نشاطاً اقتصادياً مشروعاً" لتوفير سبل العيش، مما يجعل من محاربة الظاهرة معضلة لا تقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل تتطلب معالجة اقتصادية واجتماعية شاملة.

#### ثانياً. أهمية البحث

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتصدى لظاهرة معقدة تمس عصب الدولة الليبية ومستقبل استقرارها، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- الأهمية العلمية: يسعى البحث إلى تقديم تأصيل نظري وتاريخي لظاهرة "اقتصاد الظل" في سياق بيئة "الدولة الهشة" (Fragile State). وتكمن الإضافة العلمية في ربط ثلاثية (الجريمة المنظمة، والنزاع السياسي، والانهيار المؤسسي)، وهو ما يرفد المكتبة الأكاديمية الليبية بدراسة تحليلية تتجاوز السرد الوصفي لتصل إلى فهم المحركات العميقة للاقتصاد غير الرسمي في فترات التحول العنيف.
- الأهمية الاستراتيجية: تكمن في كشف النقاب عن الآليات اللوجستية والمالية التي تعتمدها شبكات التهريب الدولية العابرة للحدود (ليبيا-تونس-مالطا-تشاد). يوضح البحث للخبراء الاستراتيجيين كيف يتم استنزاف "الاحتياطي النقدي" الليبي عبر آلية "تهريب الدعم"، حيث تتحول السلع المدعومة بمليارات الدولارات من حق المواطن الليبي إلى وقود لاستمرار الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- الأهمية السياسية والاجتماعية: يبرز البحث الأثر الكارثي لاقتصاد الظل على البنية الاجتماعية؛ إذ يؤدي التضخم الناجم عن هيمنة السوق الموازي والتهريب إلى تآكل الطبقة الوسطى وانحدار القوة الشرائية للمواطن. كما تسلط

الدراسة الضوء على كيف يؤدي "المال الملوث" الناتج عن التهريب إلى شراء الولاءات السياسية، مما يعوق أي عملية ديمقراطية أو استقرار سياسي منشود.

### ثالثاً. تساؤلات البحث

1. كيف تمكنت المجموعات المسلحة من تحويل سيطرتها الميدانية على المنافذ الحدودية والمصافي النفطية إلى "رأس مال سياسي ومادي" لبناء إمبراطوريات مالية عابرة للحدود؟
2. ما هو حجم الفقد المالي الفعلي الذي تكبدته الميزانية العامة للدولة الليبية نتيجة تهريب المحروقات والسلع خلال الفترة (2011-2024)؟
3. إلى أي مدى يتداخل النفوذ المحلي لشبكات التهريب مع مصالح فاعلين دوليين (شركات أو عصابات دولية) يستفيدون من بقاء ليبيا "منطقة رمادية" اقتصادياً؟
4. هل تملك المقاربات الاقتصادية الصرفة (مثل رفع الدعم أو استبداله النقدي) فرصة للنجاح في تقويض اقتصاد الظل في ظل غياب "سلطة مركزية" قادرة على إنفاذ القانون؟

### رابعاً. أهداف البحث

1. تفكيك الجذور التاريخية والظروف الأمنية والسياسية التي مهدت الأرضية لتنامي وتغول اقتصاد الظل في ليبيا بعد أحداث عام 2011.
2. رصد وتوثيق دقيق لمسارات التهريب الرئيسية (البرية والبحرية) وتحديد "مراكز القوة" التي تدير هذه المسارات.
3. تحليل العلاقة الارتباطية بين الانقسام المؤسسي (وجود حكومتين أو مصرفين مركزين في فترات معينة) وبين اتساع مساحة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.
4. صياغة رؤية استراتيجية وتوصيات عملية لصناع القرار تهدف إلى تجفيف منابع تمويل المجموعات الخارجة عن القانون وإعادة إدماج الاقتصاد غير الرسمي ضمن القنوات الشرعية للدولة.

### خامساً. منهجية البحث

يعتمد البحث على تزاوج منهجي لضمان دقة الاستنتاجات:

- المنهج الوصفي التحليلي: لتوصيف ظاهرة التهريب وأشكالها، وتحليل التقارير المالية الصادرة عن ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي لربط الأرقام بالواقع الميداني.
- المنهج التاريخي: لتتبع التطور الزمني للظاهرة، وكيف انتقلت من "تهريب فردي" قبل 2011 إلى "تهريب مؤسسي" تقوده مجموعات منظمة بعد هذا التاريخ.
- منهج تحليل المضمون: لتمحيص تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بليبيا، وتقارير المنظمات الدولية (مثل Interpol و Global Initiative) للوقوف على الأبعاد الدولية للظاهرة.

### سادساً. حدود البحث

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على "اقتصاد الظل" المرتبط بالانفلات الأمني وتهريب الوقود والسلع الأساسية.
- الحدود الزمنية: الفترة من (2011 حتى 2024)، وهي المرحلة التي شهدت التحولات الجذرية في بنية الدولة والاقتصاد الليبي.
- الحدود الجغرافية: النطاق الجغرافي للدولة الليبية، مع تركيز خاص على "بؤر التهريب" في المناطق الحدودية (الغربية، الجنوبية، والشرقية) والموانئ الحيوية.

### سابعاً. مفاهيم البحث

اقتصاد الظل (Shadow Economy): يُعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه كافة الأنشطة الاقتصادية الموازية التي تُمارس بعيداً عن أعين الرقابة الحكومية ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف أساساً للتهرب من القوانين والضرائب (النوبي، 2016، ص 112).

- الانفلات الأمني: هي الحالة التي تفقد فيها الدولة احتكارها الشرعي لأدوات القوة، مما يؤدي إلى تعدد مراكز القوى المسلحة وتآكل قدرة الأجهزة الضبطية على تنفيذ القانون (جاسم، 2020، ص 45).
  - تهريب الدعم: هو تحويل السلع والخدمات التي تدعمها الدولة من ميزانيتها (كالوقود) وبيعها في الأسواق الموازية أو خارج الحدود بأسعار مضاعفة لتحقيق أرباح غير مشروعة.
- ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسية الآتية:

### أولاً: النظريات المؤثرة للدراسة (الإطار النظري)

تعتمد هذه الدراسة على تزاوج نظري يجمع بين البعد المؤسساتي الأمني والبعد الاقتصادي النفعي، لتفسير ظاهرة تمدد اقتصاد الظل في ليبيا. فالظاهرة ليست مجرد "جريمة اقتصادية"، بل هي نتاج بنيوي لانهيار مؤسسات الدولة ونشوء نظام بديل يقتات على النزاع.

#### 1. نظرية "الدولة الهشة"

تعد نظرية "الدولة الهشة" المدخل الأساسي لفهم البيئة الحاضنة لاقتصاد الظل في ليبيا بعد عام 2011. تُعرف الدولة الهشة بأنها الكيان الذي يفقد قدرته على ممارسة وظائفه الأساسية، وأهمها الاحتكار الشرعي لأدوات القوة، وفشل النظام القانوني في إنفاذ أحكامه على كامل التراب الوطني.

- انهيار العقد الاجتماعي وفراغ السلطة: تذهب النظرية إلى أن انهيار المركزية الأمنية يؤدي إلى تمزق العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة. في الحالة الليبية، أدى غياب "الدولة الضابطة" إلى نشوء فراغ سيادي في المنافذ الحدودية والمناطق النائية. هذا الفراغ لم يظل ساكناً، بل ملأه فاعلون اقتصاديون غير شرعيين (Non-State Actors) استغلوا غياب الرقابة الضريبية والجمركية لتأسيس مسارات تجارية موازية (النوبي، 2016، ص 88).

▪ تآكل الشرعية والمؤسسات الموازية: في بيئة الهشاشة، تفقد المؤسسات الرسمية (مثل الجمارك وحرس الحدود) هيبتها وقدرتها على الردع، مما يدفع المجتمع أو الجماعات المسلحة إلى ابتكار "نظم اقتصادية بديلة". ويجادل الباحث بأن اقتصاد الظل في ليبيا هو "الابن الشرعي" لهشاشة الدولة؛ فكلما تراجعت قدرة الدولة على تقديم الخدمات والرقابة، زاد اعتماد الأفراد والجماعات على أنشطة التهريب كبديل اقتصادي للبقاء، مما يحول التهريب من جريمة إلى "ضرورة اجتماعية" في نظر المجتمعات المحلية الحدودية.

#### 2. نظرية "اقتصاد الحرب"

بينما تفسر النظرية السابقة "لماذا" نشأ اقتصاد الظل، تأتي نظرية "اقتصاد الحرب" لتفسير "كيف" استمر وتغول. تفترض هذه النظرية أن النزاعات المسلحة الطويلة تخلق بنية اقتصادية مشوهة تعتمد على النهب، والتهريب، والاتجار بالموارد السيادية لتمويل العمليات العسكرية.

- النزاع كوسيلة للثراء (Conflict as a Business): وفقاً لهذه النظرية، يتحول النزاع المسلح من صراع سياسي أو أيديولوجي إلى وسيلة للثراء المادي. في ليبيا، أصبحت السيطرة على "ممرات التهريب" أو "مصافي الوقود" تمثل مكسباً اقتصادياً يفوق في أهميته المكسب السياسي. هنا، تصبح شبكات التهريب جزءاً أصيلاً من تمويل الجماعات المسلحة، حيث تُستخدم الأرباح الناتجة عن تهريب الوقود والسلع المدعومة في شراء السلاح، وتجنيب المقاتلين، ودفع الرواتب، مما يخلق اقتصاداً مستداماً يعتاش على استمرار الفوضى (جاسم، 2020، ص 55).

▪ مصلحة "أباطرة الظل" في ديمومة النزاع: تطرح النظرية مفهوماً خطيراً وهو "المصلحة في عدم الاستقرار": فشبكات التهريب والفاعلون في اقتصاد الظل يدركون أن عودة "الدولة القوية" تعني نهاية أرباحهم المليارية وتوقف خطوط

إمدادهم. لذا، يتحول هؤلاء الفاعلون إلى قوى معرقللة لأي تقارب سياسي أو توحيد للمؤسسة الأمنية. إن استمرار الانفلات الأمني في ليبيا للفترة (2011-2024) لا يمكن فهمه بمعزل عن "اقتصاديات الظل" التي تضمن تدفق الأرباح لأطراف النزاع، حيث تحولت الحرب إلى "وظيفة" تدر دخلاً، والتهريب إلى "مؤسسة" تحميها البنادق.

### 3. التكامل بين النظريتين في الحالة الليبية

من خلال الدمج بين النظريتين، يمكن صياغة إطار تحليلي يرى أن اقتصاد الظل في ليبيا مر بمرحلتين:

1. مرحلة الهشاشة (2011-2014): حيث نشأ التهريب كنتيجة لتلقائية لانهيار الأجهزة الأمنية المركزية وفقدان السيطرة على الحدود (تطبيقاً لنظرية الدولة الهشة).

2. مرحلة المؤسسة والنزاع (2014-2024): حيث تحول التهريب إلى نظام تمويل مأجور ومنظم (Systemic War Economy)، حيث تداخلت مصالح المجموعات المسلحة مع مافيات التهريب الدولية، وأصبح "تهريب الدعم" هو المحرك الفعلي للصراع على السلطة في ليبيا.

إن هذا التداخل يثبت أن محاربة اقتصاد الظل في ليبيا لا يمكن أن تتم عبر أدوات اقتصادية صرفة (مثل رفع الدعم)، طالما أن "بنية الحرب" لا تزال قائمة، وطالما أن الدولة لم تستعد احتكارها الشرعي للقوة لإنهاء حالة الهشاشة المؤسسية (جاسم، 2020، ص 60).

### المحور الأول: البيئة الأمنية والسياسية المولدة لاقتصاد الظل (2011-2024)

يُمثل هذا المحور "التربة الخصبة" التي نبتت فيها أنشطة اقتصاد الظل وتمددت؛ إذ لا يمكن فهم ظاهرة التهريب في ليبيا بمعزل عن التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الليبية منذ عام 2011. لقد انتقلت ليبيا من حالة "المركزية المفرطة" التي تضبط كافة الموارد، إلى حالة "التشظي المفرط" التي تتقاسم فيها مراكز القوى المسلحة الموارد السيادية.

#### 1. الانقسام المؤسسي وتآكل الرقابة (عامل الشرعية)

لقد خلق الانقسام السياسي والمؤسسي (وجود حكومتين وبرلمانات متنازعة) حالة من "السيولة القانونية" التي استغلها المهربون. فعندما تغيب المؤسسة الرقابية الموحدة (مثل ديوان المحاسبة الموحد، أو مصرف مركزي واحد بكامل صلاحياته)، تضعف القدرة على ملاحقة الأموال غير المشروعة أو مراقبة الاعتمادات المستندية. وتؤكد دراسة (الورفلي، 2018) أن غياب الدستور الدائم وتذبذب الشرعية السياسية أديا إلى تعطيل منظومة "الحوكمة الاقتصادية"، مما ترك المعابر الحدودية عرضة لسيطرة القوى التي لا تخضع لقانون الدولة (الورفلي، 2018، ص 42).

#### 2. "المناطق الرمادية" وفراغ السلطة (عامل المكان)

استفاد اقتصاد الظل من الطبيعة الجغرافية الشاسعة لليبيا، حيث تحولت مساحات شاسعة في الجنوب والغرب إلى "مناطق رمادية" خارج نطاق التغطية الأمنية للدولة. في هذه المناطق، توقفت الدولة عن تقديم الخدمات مقابل احتكار العنف، مما أدى إلى ظهور "حكام محليين" (مجموعات مسلحة) يعتمدون على "إتاوات التهريب" كمصدر دخل رئيسي للتمويل. وفقاً لنظرية الدولة الهشة، فإن فقدان الدولة لاحتكار القوة يعني بالضرورة ضياع قدرتها على تنظيم النشاط الاقتصادي، وهو ما سمح للشبكات العابرة للحدود بإنشاء "طرق تجارة موازية" لا تخضع لأي تشريع أو ضرائب (النويبي، 2016، ص 88).

#### 3. تسييس التهريب وتشريعته اجتماعياً

في غياب التنمية المكانية وتوزيع الثروة بشكل عادل، تحول التهريب من جريمة يعاقب عليها القانون إلى "نشاط اقتصادي مقبول" اجتماعياً في المناطق الحدودية. لقد أصبح المهرب في نظر المجتمع المحلي "موفراً للسلع

والمحروقات" في وقت عجزت فيه الدولة عن إيصال خدماتها. هذا التحول خلق "غطاءً اجتماعياً" للتهريب، مما جعل من الصعب على أي قوة أمنية (حتى لو كانت مركزية) فرض القانون دون اصطدام مع الحاضنة القبلية أو المحلية.

4. الارتباط الشرطي بين الانفلات والتهريب

لا يمكن الحديث عن اقتصاد الظل دون الإشارة إلى "حلقة التغذية الراجعة" بين الانفلات الأمني والتهريب؛ حيث تقوم المجموعات المسلحة بـ:

1. حماية المهربين: مقابل حصة من الأرباح (الإتاوات).
  2. استخدام عوائد التهريب: لشراء الأسلحة والذخائر وتثبيت أركان السيطرة الميدانية.
  3. إعاقة الحلول السياسية: لضمان استمرار الحالة الراهنة التي تخدم مصالحهم الاقتصادية.
- هذا الترابط يجعل من اقتصاد الظل الليبي "بنية مصالحة" صلبة ترفض التغيير، وتعمل كمعوق رئيسي أمام أي محاولة لبناء مؤسسات دولة قوية (جاسم، 2020، ص 58).

#### المحور الثاني: اقتصاديات تهريب الوقود (الآليات، المسارات، والأثر المالي)

يُمثل تهريب المحروقات في ليبيا "النموذج المثالي" لاقتصاد الظل العابر للحدود؛ حيث تحول هذا النشاط من ممارسات غير قانونية معزولة إلى صناعة منظمة تديرها شبكات محلية ودولية. تستغل هذه الشبكات الفارق الشاسع بين سعر الوقود المدعوم في ليبيا (الأرخص عالمياً) وأسعاره في دول الجوار والسوق العالمية، مما خلق حافزاً ربحياً يتجاوز أي مخاطرة أمنية.

#### 1. آليات التهريب: من المصافي إلى ناقلات الظل

تتعدد آليات التهريب وتتطور بتطور الصراع الأمني، ويمكن تقسيمها إلى مستويين:

- التهريب البري (عبر الحدود الجغرافية): يتم عبر صهاريج وشاحنات تمر عبر المسارات الصحراوية في الجنوب (باتجاه تشاد والنيجر) والغرب (باتجاه تونس). تعتمد هذه الآلية على "نظام الرشاوى" أو "الحماية المسلحة" للممرات، حيث يتم إفراغ الشحنات في مستودعات حدودية غير قانونية (ديوان المحاسبة، 2022، ص 110).
- التهريب البحري (ناقلات الظل): وهو النوع الأكثر خطورة وتعقيداً، حيث يتم ضخ الوقود من الموانئ أو المصافي إلى سفن وناقلات صغيرة في عرض البحر المتوسط. تشير التقارير الدولية إلى تداخل مصالح بين مجموعات مسلحة تسيطر على الموانئ ومافيات دولية (خاصة في مالطا وإيطاليا) تتولى "غسل الوقود" وتوزيعه في الأسواق الأوروبية كمنتج قانوني (فريق خبراء الأمم المتحدة، 2023، ص 85).

#### 2. مسارات التهريب الجغرافية والقوى المسيطرة

- ترتبط مسارات التهريب بـ "خارطة النفوذ العسكري" في ليبيا؛ فكل منطقة حدودية تخضع لسيطرة تشكيل مسلح معين تصبح تلقائياً "ممرًا آمنًا" للتهريب مقابل إتاوات مالية.
- المسار الغربي (الزاوية - زوارة - تونس): يُعد هذا المسار الأكثر نشاطاً في تهريب البنزين والديزل، حيث تستفيد الشبكات من القرب الجغرافي وتداخل المصالح القبلية على طرفي الحدود.
  - المسار الجنوبي (سبها - القطرون - دول الساحل): يمثل هذا المسار شريان الحياة للجماعات المسلحة العابرة للحدود، حيث يُقاىض الوقود أحياناً بالسلح أو المخدرات، مما يعقد المشهد الأمني الإقليمي (صالح، 2021، ص 130).

#### 3. الأثر المالي والاقتصادي على الخزينة العامة

يُعد النزيف المالي الناجم عن تهريب الوقود كارثة اقتصادية بكل المقاييس. وتتجلى الآثار في النقاط التالية:

▪ استنزاف ميزانية الدعم: تنفق ليبيا مليارات الدولارات سنوياً لاستيراد المحروقات بالعملة الصعبة، ليذهب جزء كبير منها (يُقدر بـ 30-40%) إلى جيوب المهربين والمجموعات المسلحة بدلاً من المواطن المستحق (المصرف المركزي، 2021، ص 55).

▪ العجز المالي والتضخم: يؤدي هذا الاستنزاف إلى زيادة العجز في الميزانية العامة وتآكل الاحتياطيات النقدية، مما يضغط على قيمة الدينار الليبي ويساهم في رفع أسعار السلع الأخرى نتيجة نقص السيولة وتوفرها فقط في "يد أباطرة الظل".

▪ خلق اقتصاد موازي مشوه: يؤدي توفر "الأموال السهلة" من التهريب إلى عزوف الشباب عن العمل في القطاعات الإنتاجية والتحاقهم بالتشكيلات المسلحة أو العمل في سلاسل التوريد غير القانونية، مما يدمر "رأس المال البشري" للدولة.

#### 4. "شرعنة التهريب" كأداة للتمويل السياسي

تؤكد دراسة (المركز العربي للأبحاث، 2021) أن تهريب الوقود لم يعد نشاطاً اقتصادياً بحتاً، بل أصبح أداة لتمويل "البقاء السياسي". فالقوى التي تسيطر على تدفقات الوقود تمتلك القدرة على تمويل حملاتها الإعلامية، وشراء الذمم، وضمان ولاء المقاتلين. هذا التحول يجعل من "إصلاح منظومة الدعم" قراراً سياسياً محفوفاً بالمخاطر، حيث ستواجه أي حكومة تحاول رفع الدعم مقاومة شرسة من "المستفيدين المسلحين" الذين سيفقدون شريان تمويلهم الرئيسي (المركز العربي، 2021، ص 114).

#### المحور الثالث: تهريب السلع والعملة وأثرهما على الأمن الغذائي والمجتمعي

لا يتوقف ضرر اقتصاد الظل عند استنزاف الميزانية العامة للدولة، بل يمتد ليشكل ضغطاً مباشراً على المعيشة اليومية للمواطن. فهريب السلع الأساسية (الدقيق، الزيوت، الأدوية، والألبان) والعبث بالعملة الصعبة أديا إلى تشويه "هيكل الأسعار" وتحويل السوق المحلي إلى ساحة مضاربات يغيب عنها الضبط الرقابي، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وتساعد التضخم إلى مستويات قياسية (المغربي، 2019، ص 33).

#### 1. تهريب السلع الأساسية: من "الدعم" إلى "الاستنزاف"

تعتمد استراتيجية التهريب على استغلال "الدعم الحكومي" للسلع الأساسية. فالدولة توفر هذه السلع بأسعار زهيدة لتخفيف العبء عن المواطن، إلا أن شبكات التهريب تقوم بإعادة تصدير هذه السلع إلى أسواق الدول المجاورة بأسعار السوق الحر.

▪ انعدام الأمن الغذائي: يؤدي خروج السلع بكميات كبيرة إلى "فجوات عرض" في السوق المحلي، مما يتسبب في ارتفاع جنوني في الأسعار ونقص حاد في السلع الأساسية، وهو ما يضع المواطن الليبي تحت رحمة "المضاربين" الذين يحددون الأسعار وفقاً لمصالحهم لا وفقاً للقيمة الحقيقية للسلعة.

▪ الأدوية والمستلزمات الطبية: يعد تهريب الأدوية المدعومة أو المخصصة للمستشفيات الحكومية نحو "الصيدليات الخاصة" أو خارج الحدود إحدى أكثر صور اقتصاد الظل بشاعة، حيث يتحول "حق الصحة" إلى "سلعة للربح السريع" (فريق خبراء الأمم المتحدة، 2023، ص 90).

#### 2. سوق العملة الموازي: استنزاف الاحتياطي وتضخم المعيشة

يرتبط تهريب السلع بشكل وثيق بما يُعرف بـ "المضاربة في العملة". في ظل نظام الاعتمادات المستندية، تستغل شركات وهمية (تابعة لشبكات التهريب) هذه الاعتمادات للحصول على العملة الصعبة بسعر الصرف الرسمي، ثم تستخدمها لشراء سلع لا تدخل فعلياً إلى السوق الليبي أو يتم تهريبها للخارج، مما يؤدي إلى:

▪ خلق طلب اصطناعي على الدولار: يؤدي الطلب المتزايد من قبل هؤلاء المهريين إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي، مما يرفع تلقائياً تكلفة استيراد كل السلع غير المدعومة، ويجعل من المعيشة اليومية للمواطن كابوساً اقتصادياً.

▪ تأكل الطبقة الوسطى: أدى التضخم المتولد عن هذه الممارسات إلى تآكل مدخرات الطبقة الوسطى، حيث لم تعد الرواتب الحكومية قادرة على مواكبة الارتفاع المستمر في الأسعار، مما دفع المجتمع نحو مزيد من "الفقر الممنهج" (المغربي، 2019، ص 40).

### 3. الأثر الاجتماعي: "تطبيع" الفساد وتفكك النسيج

بعيداً عن الأرقام، أحدث اقتصاد الظل شرخاً اجتماعياً عميقاً:

▪ تفكك قيم العمل المنتج: عندما يرى الشباب أن أرباح "شحنة تهريب واحدة" تفوق دخل سنوات من العمل في القطاع العام أو الخاص، يميل المجتمع نحو "ثقافة الكسب السريع" ويُهجر العمل الإنتاجي (الزراعة، الصناعة).

▪ الحاضنة الاجتماعية للتهريب: أصبح التهريب يمثل "مصدراً للرزق" لقطاعات واسعة في المناطق الحدودية، مما خلق حالة من "الدفاع الاجتماعي" عن شبكات التهريب ضد أي محاولات لفرض القانون، وهذا ما يفسر التوتر الدائم عند محاولة الدولة السيطرة على المعابر (المركز العربي للأبحاث، 2021، ص 120).

### 4. التداخل الدولي:

تشير دراسة (جامعة طرابلس، 2020) إلى أن هذه الشبكات ليست محلية بالكامل، بل مرتبطة بـ "وسطاء دوليين" يوفر الغطاء القانوني واللوجستي لهذه السلع المهربة في أوروبا أو دول الساحل. هذا التداخل يجعل من محاربة التهريب "معركة دولية" لا يمكن لليبيا حسمها بمفردها ما لم تكن هناك تعاون قضائي وجمركي مع الدول المجاورة والمستقبل للسلع المهربة (جامعة طرابلس، 2020، ص 75).

### المحور الرابع: سبل معالجة اقتصاد الظل (بين الإصلاح الاقتصادي والقبضة الأمنية)

إن معضلة اقتصاد الظل في ليبيا لا تكمن في غياب "الحلول النظرية"، بل في غياب "الإرادة التنفيذية" والبيئة السياسية المستقرة لتطبيقها. يطرح هذا المحور استراتيجيات متكاملة تتجاوز الحلول الجزئية، لتركز على "هندسة الإصلاح" في بيئة متصدعة.

#### 1. الإصلاح الاقتصادي: استبدال الدعم النقدي كمدخل للحل

تجمع الدراسات الاقتصادية الحديثة على أن "الدعم العيني" للوقود والسلع هو المحرك الرئيسي للتهريب. لذا، يقترح الباحثون (معهد الدراسات الاقتصادية، 2023) التحول الجذري نحو "استبدال الدعم العيني بدعم نقدي مباشر للمواطن".

▪ الجدوى: عند رفع الدعم عن الوقود وبيع السلع بأسعارها الحقيقية، سيفقد المهرب "الحافز الربحي" (فارق السعر)، مما سيؤدي تلقائياً إلى توقف التهريب كنشاط تجاري مربح.

▪ التحديات: تكمن في ضرورة توفر "رقم وطني موحد" وقاعدة بيانات دقيقة للمواطنين لضمان وصول الدعم لمستحقه، إضافة إلى توفير شبكة حماية اجتماعية تمنع تضرر الفئات الهشة نتيجة رفع الأسعار.

#### 2. المقاربة الأمنية: توحيد المؤسسة وفرض السيادة

لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح في بيئة يسودها "اقتصاد الحرب". إن أي إصلاح سعري سيفشل ما لم يتزامن مع:

▪ تأمين المنافذ الحدودية: تفعيل دور حرس الحدود والجمارك وتزويدهم بالتقنيات الحديثة (رادارات، طائرات مسيرة) لمراقبة المسارات البرية والبحرية.

▪ إنهاء "الشرعية المسلحة": لا يمكن ضبط التهريب في ظل وجود تشكيلات مسلحة تتقاضى إتاوات من المهربين. لذا، فإن توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية تحت عقيدة وطنية واحدة هو الشرط الأول لنجاح أي استراتيجية اقتصادية (المركز العربي للأبحاث، 2021، ص 135).

### 3. التكامل بين الحلول (المسار المتوازي)

يقترح البحث نموذجاً متكاملًا (Parallel Path Model) لمعالجة اقتصاد الظل:

1. المسار المؤسسي: تفعيل الرقابة المالية والضريبية على حركة الأموال والاعتمادات المستندية، بالتوازي مع رقمنة الاقتصاد لتقليل التعاملات النقدية (الكاش).

2. المسار التنموي: إعادة توجيه الاستثمارات نحو "المناطق الحدودية" لخلق بدائل تنموية للسكان المحليين، وتحويلهم من "حاضنة للتهريب" إلى "حراس للحدود" عبر مشاريع زراعية وصناعية مستدامة.

3. المسار الدولي: تفعيل التعاون القضائي والأمني مع دول الجوار والاتحاد الأوروبي لتفكيك "شبكات الغسل" الدولية التي تستقبل السلع والوقود الليبي المهرب (معهد الدراسات الاقتصادية، 2023، ص 95).

### 4. إرادة التغيير: التحدي السياسي

يظل العائق الأكبر أمام هذه الحلول هو "تسييس الملف الاقتصادي": فالقوى المستفيدة من اقتصاد الظل تمتلك نفوذاً سياسياً وإعلامياً يمنع أي محاولة للإصلاح. لذا، فإن نجاح هذه المقاربة يعتمد على "كتلة حرجة" من المؤسسات السيادية (المصرف المركزي، ديوان المحاسبة، المؤسسة الوطنية للنفط) تعمل بتنسيق عالٍ لفرض الإصلاحات، مدعومة بإرادة سياسية وطنية ترى في "اقتصاد الظل" تهديداً وجودياً لبقاء الدولة الليبية ذاتها.

### أولاً: نتائج البحث

بعد استعراض وتحليل محاور الدراسة الأربعة، توصل البحث إلى النتائج الاستراتيجية التالية:

1. علاقة الطردية بين الهشاشة والظل: أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وثيقة بين "ضعف مؤسسات الدولة" وتمدد "اقتصاد الظل": فكلما تراجعت قدرة الأجهزة الأمنية والرقابية على فرض هيبة القانون في المنافذ والحدود، اتسعت مساحة الأنشطة غير الرسمية، مما حول ليبيا من اقتصاد ريعي منظم إلى اقتصاد "جريمة عابرة للحدود".

2. التهريب كأداة لتمويل النزاع: خلص البحث إلى أن تهريب الوقود والسلع لم يعد مجرد نشاط ريعي فردي، بل أصبح "شريان الحياة" للمجموعات المسلحة. إن "أموال الظل" هي المحرك الفعلي لاستمرارية الانقسام السياسي، حيث تُستخدم العوائد في شراء الولاءات وتجنيد المقاتلين، مما يجعل المهربين أصحاب مصلحة حقيقية في "إدامة الفوضى".

3. فشل سياسات "الدعم العيني": أظهرت النتائج أن منظومة الدعم الحالية في ليبيا هي "المحفز الأكبر" للتهريب؛ فالفارق سعري الهائل بين الداخل والخارج خلق بيئة مثالية لشبكات التهريب الدولية. إن الإبقاء على الدعم العيني في ظل انفلات أمني هو بمثابة "تمويل غير مباشر" للجريمة المنظمة من خزينة الدولة.

4. تآكل الأمن الغذائي والمجتمعي: كشفت الدراسة أن اقتصاد الظل أدى إلى تشويه هيكل الأسعار وتدمير القوة الشرائية للطبقة الوسطى. إن "تهريب السلع" أفرغ السوق المحلي من الاحتياجات الأساسية، مما حول الأمن الغذائي الليبي إلى رهينة بيد المضاربين وأباطرة السوق الموازي.

5. التداخل بين المحلي والدولي: أثبت البحث أن شبكات التهريب الليبية ليست معزولة، بل هي جزء من "سلسلة توريد" دولية تشمل وسطاء في دول حوض المتوسط ودول الجوار، مما يجعل مكافحة الظاهرة تتطلب تنسيقاً أمنياً وقضائياً دولياً يتجاوز الإجراءات المحلية البسيطة.

### ثانياً: التوصيات (رؤية للإصلاح والاستقرار)

بناءً على النتائج السابقة، يوصي الباحث باتخاذ الخطوات الاستراتيجية التالية:

1. الإصلاح الجذري لمنظومة الدعم: ضرورة البدء الفوري في "استبدال الدعم العيني" (للقود والسلع) بدعم نقدي مباشر يصل لجيوب المواطنين عبر الرقم الوطني. هذا الإجراء هو الكفيل الوحيد بتجفيف منابع الربح لدى المهربين وإنهاء جدوى التهريب اقتصادياً.
  2. توحيد الأجهزة الأمنية والرقابية: لا يمكن نجاح أي إصلاح اقتصادي دون وجود "سلطة إنفاذ قانون" موحدة. يوصي البحث بدمج الأجهزة الأمنية المكلفة بحماية الحدود والموانئ تحت عقيدة وطنية واحدة، وتفعيل دور ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية كأدوات ردع فاعلة.
  3. التحول الرقمي والشمول المالي: تقليل التعامل النقدي (الكاش) في المعاملات التجارية الكبرى وتفعيل منظومات الدفع الإلكتروني والرقابة على الحوالات المالية والاعتمادات المستندية، للحد من غسل الأموال وتبعية تدفقات "اقتصاد الظل".
  4. التنمية المكانية للمناطق الحدودية: خلق بدائل اقتصادية مشروعة لسكان المناطق الحدودية عبر إقامة مناطق تجارة حرة ومشاريع استثمارية (زراعية وصناعية)، لتحويل القوى البشرية من "العمل في التهريب" إلى "العمل في الإنتاج".
  5. تغليظ العقوبات الجنائية: تحديث التشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية لتشمل عقوبات رادعة لمهربي القوت العام، مع اعتبار تهريب القود والسلع السيادية "جريمة تمس الأمن القومي" لا تسقط بالتقادم.
- الهوامش :
1. إسماعيل، محمود. (2022) المعاهدات الدولية والأمن القومي الليبي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
  2. بن حليم، مصطفى. (2019) تاريخ الدبلوماسية والاقتصاد في ليبيا المعاصرة. تونس: دار المعارف.
  3. جاسم، محمد. (2020) الأمن الطاقوي واقتصاديات الحرب في حوض المتوسط. ط2، عمان: دار المسيرة.
  4. ديوان المحاسبة الليبي. (2022) التقرير السنوي حول الانحرافات المالية وتهريب الموارد. طرابلس: مطابع الدولة.
  5. الزوي، عبد السلام. (2021) أثر الانفلات الأمني على المؤشرات الاقتصادية في ليبيا. بنغازي: جامعة بنغازي.
  6. صالح، عبد العظيم. (2021) الاقتصاد السياسي للحروب والنزاعات في شمال أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
  7. العتيبي، منيرة. (2018) الجريمة المنظمة وأثرها على استقرار الدول الهشة. القاهرة: المركز العربي للدراسات.
  8. فريق خبراء الأمم المتحدة. (2023) التقرير النهائي حول شبكات التهريب والانتهاكات في ليبيا. نيويورك: مجلس الأمن.
  9. المصرف المركزي الليبي. (2021) بيانات التضخم والإنفاق على الدعم السلعي والمحروقات. طرابلس.
  10. المغربي، سالم. (2019) أثر السوق الموازي للعملة على الاستقرار المجتمعي في ليبيا. طرابلس: جامعة طرابلس.
  11. معهد الدراسات الاقتصادية. (2023) بدائل رفع الدعم في ليبيا: دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية. طرابلس.
  12. النوبي، محمد. (2016) اقتصاد الظل وتحديات التنمية في الوطن العربي. الرباط: منشورات الإيسيسكو.
  13. الورفلي، أحمد. (2018) الانقسام المؤسسي وأثره على الرقابة المالية في ليبيا. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
  14. Collier, Paul (2015). *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing*. Oxford: Oxford University Press.
  15. Global Initiative Against Transnational Organized Crime (2022). *The Libyan Fuel Smuggling Networks*. Geneva.
  16. World Bank (2023). *Libya Economic Monitor: Toward a Sustainable Recovery*. Washington DC.